

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن نذر المشي إلى بيت الله تعالى أو موضع من الحرم أو مكة وأطلق .
قوله وإن نذر المشي إلى بيت الله تعالى أو موضع من الحرم .
أو مكة وأطلق لم يجزئه إلا أن يمشي في حج أو عمرة .
لأنه مشى إلى عبادة والتمشي إلى العبادة أفضل .
ومراد وممراد غيره : يلزمه المشي ما لم ينو إتيانه لا حقيقة المشي .
صرح به المصنف و الشارح و صاحب الفروع وغيرهم .
فائدة : حيث لزمه المشي أو غيره فيكون ابتداءه من مكانه إلا أن ينوي موضعا بعينه نص
عليه .

وقطع به في المغني و الشرح و الفروع وغيرهم .
وذكره القاضي إجماعا محتجا به وبما لو نذره من محله : لم يجز من ميقاته على قضاء الحج
الفاسد من الأبعد من إحرامه أو ميقاته .
وقيل هنا : أو من إحرامه إلى أمنه فساده بوطئه .
قال الإمام أحمد C : إذا رمى الجمرة فقد فرغ .
وقال أيضا أبو بكر يركب في الحج إذا رمى وفي العمرة إذا سعى .
قال في الترغيب : لا يركب حتى يأتي بالتحليلين على الأصح .
تنبيه : مفهوم قوله أو موضع من الحرم لو نذر المشي إلى غير الحرم - كعرفة ومواقيت
الإحرام وغير ذلك - لم يلزمه ذلك ويكون كنذر المباح وهو كذلك .
قاله المصنف و الشارح .

فائدة : لو نذر الإتيان إلى بيت الله غير حاج ولا معتمر : لغا قوله غير حاج ولا معتمر .
ولزمه إتيانه حاجا أو معتمرا ذكره القاضي أبو الحسين